٢٣ ١٠٠٢٢٤

الفــــن : الحكمة

الرقـم : ٨٠٣٦

العنـــوان : شرح الجواهر المنتظمات في عقود المقالات

اسم المؤلف : الشيخ احمد السجاعي كان حيا ١١٨٢ هـ

مصــادره :

أولــــه : حمدا لمن تنزه عن سمات المخلوقات ...

آخـــره :

اسم الناسخ : احمد بن محمد العبدري

نوع الخط وتاريخ النسخ : كتبها بقلم معتاد من سنة ١٢٧٧ هـ

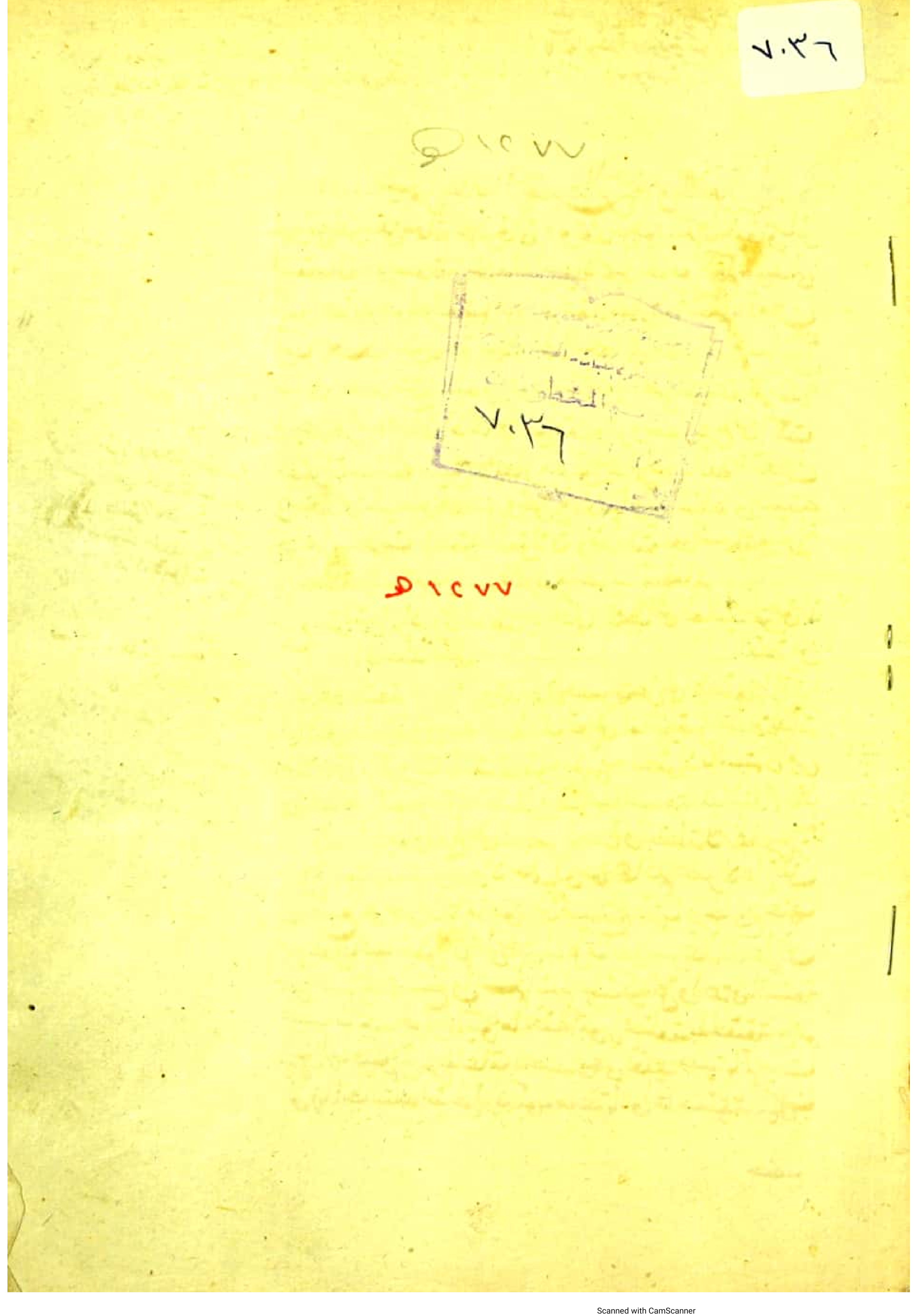
ملاحظــات :

عدد الأوراق : ١٠

عدد الأسطر : ٢٥

المقاس : ...... × ...... سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : مسترجع من الدشتة برقم ٤٥٠/١


٧٠٣٦
١٢٧٧ هـ
٧٠٣٦
١٢٧٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمدا لمن تنزه عن سمات المخلوقات، وتقدس عن الكم والكيف وسائر المنقصات، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الجامع للحكم، وعلى آله واصحابه جواهر الفضل من بهم عقد المعارف انتظم، آمين

اما بعد فيقول فقير مولاه احمد السجاعي، لا زال في سبل الخيرات ساعي، هذا شرح لطيف وانموذج شريف، لنظم المقولات يتمم مفاده ويبين مراده مستمدا ذلك من المواقف وشروحه وغيره من الكتب المعتبرات سالكا سبيل الايجاز مع توضيح المراد وبالله استعين واستعيذ من شياطين الانس والجن في الدنيا ويوم التناد وسميته الجواهر المنتظمات في عقود المقولات وقد قلت بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد واصحابه المفضلة ان المقولات جمع مقولة والمراد بها في اصطلاح الحكما الاجناس العالية للموجودات لديهم اي عند الحكما تحصر في العشر وهي عرض نقتضين وانواعه تسعة وجوهر وعدتهم في حصر الاعراض في تسعة الاستقرا الناقص لما ياتي ووجه ضبطه ان العرض اما ان يقبل القسمة لذاته ام لا الاول الكم والثاني اما ان يكون مفهومه معقولا بالنسبة الى الغير اولا الثاني الكيف والاول النسبة واقسامها السبعة الباقية وهي الاين والمتى الى آخرها ولا يرد على الحصر الوحدة والنقطة لانهما عرضين اذ لا وجود لهما خارجا وان سلمنا وجودهما فلم نحصر الاعراض في التسع على معنى ان كل ما هو عرض فهو مندرج تحتها غير خارج عنها بل حصرنا فيها المقولات على معنى ان كل ما هو جنس عال للاعراض فهو احدى هذه التسع واعلم انه لم يثبت كون كل واحد من التسعة جنسا لما تحته لجواز ان يكون ما تحته امورا مختلفة بالحقيقة وهو عرض لها فيكون عرضا عاما لا جنسا وعلى تقدير جنسيتها لم يثبت كونها اجناسا عالية لجواز ان يكون ما تحتها انواعا حقيقية فيكون

جنسا

جنسا مفردا لا عاليا وان يكون اثنان منها او اكثر داخلا تحت جنس آخر فيكون جنسا متوسطا ان كان ما تحته اجناسا او سافلا ان كان ما تحته انواعا ولم يثبت الحصر لجواز جنس عال للاعراض مغاير للتسعة المذكورة ذكر ذلك في المواقف وشرحه ثم انه ما ياتي ليس تحديدا لهذه المقولات العشر لانها بسائط والتحديد لا يكون الا للمركبات ولا يصح ايضا ان ترسم رسما تاما لان الرسم التام لا يمكن بدون اخذ الجنس فيه والاجناس العالية لا جنس لها لكن يصح ان ترسم رسما ناقصا كقولهم في تعريف الجوهر انه موجود لا في موضوع وهو خاصة من خواصه قال في شرح الطوالع واعلم ان الخلاف لم يقع في ان الجوهر هل هو جنس للجواهر التي هي انواع ام لا لان ذلك مما لا يشتبه على احد بل الخلاف في ان الجوهر هل هو جنس لكل ما يصدق عليه تعريف الجوهر اولا اهـ وقد انكر المتكلمون اكثر هذه الاقسام قال ابن السبكي والاصح ان النسب والاضافات امور اعتبارية اي يعتبرها العقل لا وجودية بالوجود الخارجي والحكما قالوا بوجود هذه الاقسام بمعنى ان بعضها موجود في الاعيان وبعضها موجود في الاذهان وذهب اكثر المتكلمين الى انها عدمية لا وجود لها في الخارج واستثنوا الاين كما قاله في الطوالع وغيره وهو حصول الجسم في المكان كما ياتي فانهم يقولون بوجوده في الخارج نقله الزركشي فائدة قال الشهاب الخفاجي استعمال الجوهر لمقابل العرض مولد وليس في كلام العرب بهذا المعنى واما الجوهر المعروف وهو اللؤلؤ فمعرب وقيل عربي فاقد وهو العرض لسوجود فاما بالغير اشار بهذا الى قول المواقف في تعريف العرض اما عندنا فموجود قائم بمتحيز قال السيد في شرحه هذا هو المختار في تعريفه لانه تخرج منه الاعدام والسلوب اذ ليست موجودة و الجواهر اذ هي غير قائمة بمتحيز وخرج ايضا ذات الرب وصفاته ومعنى القيام بالغير هو الاختصاص

الناعت او التبعية فى التحيز والاول هو الصحيح اهـ وادخال أل
على غير جائز عند بعضهم وان كانت متوغلة فى الابهام كما وصف بها
المعرفة فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم لانها اشبهت المعرفة باضافتها
الى المعرفة فعوملت معاملتها ووصف بها المعرفة ولما حصل الشبه
بذلك جاز ان يدخلها ما يعاقب الاضافة وهى أل والاكثر ونص على المنع
لعدم الفائدة فى ادخالها اذ لا تخصص بادخال اداة التعريف عليها
بخلاف الاضافة تفيدها التخصيص اهـ بالمعنى من المصباح وغيره
واعلم ان للاعراض احكاما منها انها لا تنتقل من محل الى محل
ومنها انه لا يقوم عرض بعرض خلافا للفلاسفة ومنها انه لا يبقى
زمانين واليه ذهب الاشعرى ومن تبعه لانهم قالوا السبب المحوج
الى المؤثر هو الحدوث فلزمهم استغناء العالم حال بقائه عن الصانع
فدفعوا ذلك بان شرط بقاء الجوهر هو العرض وهو متجدد محتاج
الى المؤثر دائما فالجوهر محتاج اليه بواسطته فلا استغناء اصلا
وقالت الفلاسفة ببقاء الاعراض ومنها ان العرض الواحد بالشخص
لا يقوم بمحلين بالضرورة ولذلك نجزم بان السواد القائم بهذا
المحل غير السواد القائم بالمحل الآخر ولا فرق بينه وبين جزمنا
بان الجسم لا يوجد فى مكانين والثانى اى وهو الجوهر بنفس
داما اى ثبت وقام بنفسه قال فى المصباح دام الشئ يدوم
دوما ودواما وديمومة ثبت اهـ والمراد بالنفس الذات وهو اطلاق
حقيقى والباء فى بنفسه للآلة والمراد انه مستغن بذاته انه لا يحتاج
الى محل يقوم به بخلاف العرض ومعنى قيامه بنفسه عند المتكلمين
ان يتحيز بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شئ آخر بخلاف العرض فان تحيزه
تابع لتحيز الجوهر الذى هو محله المقوم له وعند الفلاسفة معنى
قيام الشئ بنفسه استغناؤه عن محل يقومه ومعنى قيامه بشئ
آخر اختصاصه به بحيث يصير الاول نعتا والثانى منعوتا سواء كان

متحيزا

متحيزا كما فى سواد الجسم أم لا كما فى صفات البارى والمجردات ذكره
السعد التفتازانى والمجردات هى النفوس الناطقة والعقول
ونحوهما والمراد بتجردها كونها غير جسم ولا جسمانى اى ليست
مركبة ولا داخلة فى الجسم فهى قائمة بنفسها واقسام الجوهر عند
الحكماء خمسة لانه ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى وان كان حالا فى جوهر
آخر فهو الصورة وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك
فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف اى شانه ذلك
فهو النفس والا فهو العقل وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل
متحيز اما ان يقبل القسمة فهو جسم اولا فالجوهر الفرد واعلم ان
للجواهر احكاما منها انها قابلة للبقاء زمانين مثلا خلافا للنظام
فى جعلها كالاعراض ومنها انها لا تتداخل على جهة النفوذ والملاقاة
من غير زيادة فى الحجم ومنها تماثلها فى الصفات النفسية كالتحيز
والقيام بالنفس وقبول الاعراض ونحو ذلك ويجوز تباينها فى صفات
المعانى كالماء والنار ثم شرعت فى بيان الستة مبتدئا بالكم
لانه اعم وجودا من الكيف فان احد قسميه اعنى العدد يعم المجردات
العارية عن الكيفيات واصح وجودا من الاعراض النسبية التى
لا تقرر لها فى ذوات موضوعاتها الا بالنسبة الى غيرها كتغير الكميات
والكيفيات فقلت ما يقبل القسمة اى فرض شئ غير شئ وهذا
هو المراد هنا ليدخل الكم المتصل والمنفصل وتطلق على الافتراق
بحيث يحدث للجسم هويتان وهذا المعنى لا يلحق المقدار لان
الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل فقد
عدم وحصل هناك مقداران لم يكونا موجودين بالفعل قبل الانفصال
بل القابل للانقسام بهذا المعنى هو المادة الباقية بعينها دون
المقدار الذى هو الكم المتصل وقوله بالذات اى بذاته لاخراج الكم
بالعرض وهو اربعة الاول محل الكم كالجسم اذ هو محل بحسب المقدار

الحال فيه او بحسب العدد اذا كان الجسم متعددا الثاني الحال
في الكم كالضوء القائم بالسطح والطول والقصر العارضين للخط
الثالث الحال في محل الكيف الكم كالبياض الحال في الجسم فانه مع الكم
المتصل الذي هو المقدار محلهما الجسم الرابع متعلق الكم كالعلم
المتعلق بمعلوم من فكم اي فنوع كم بتشديد الميم ووقف عليه بالسكون
وانما شددت لان كم اسم ناقص والاسماء الناقصة اذا جعلت اعلاما
شدد الحرف الاخير منها واعلم ان الكم اما متصل او منفصل
فالاول هو الذي يمكن ان تفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد واحد
مشترك بين جزئين منها وذلك الحد المشترك ذو وضع اي
قابل للاشارة الحسية واقع بين مقدارين يكون هو بعينه نهاية
لاحدهما وبداية للآخر او نهاية لهما باي اعتبر ابتدا او بداية من الطرف
فاذا قسم خط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم
السطح اليهما فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم فالمشترك
هو السطح والثاني ما لم يكن بين اجزائه حد مشترك وهو العدد
كالعشرة اذا نصفتها يكون منتهى النصف الخامس ومبدا النصف
الآخر السادس لا الخامس والا لم تكن منصفا والكم المتصل اما غير
قار الذات اي لا يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود وهو
الزمان فالآن مشترك بين الماضي والمستقبل واما قار الذات اي
يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود وهو المقدار فان انقسم
المقدار في الجهات الثلاث الطول والعرض والعمق فجسم تعليمي وهو ام
المقادير سمي بذلك لانه يبحث عنه في التعاليم اي الرياضيات لا طبيعي
لانه جوهر او في جهتين فسطح او في جهة واحدة فخط فالكم
المتصل اربعة واما المنفصل فهو العدد لا غير وانما كان الجسم التعليمي
عرضا لانه قد يتبدل مع بقاء الحقيقة الجسمية المشخصة وانما كان
الخط عرضا لانه غير واجب الثبوت للجسم فان الجسم يحصل بدونه

كالكرة

٣

كالكرة الحقيقية فانها موجودة ولا خط فيها بالفعل وانما كان
السطح عرضا لانه انما يحصل بواسطة التناهي والتناهي لا يكون
من مقومات الجسم وانما كان الزمان عرضا لانه مقدار الحركة على
احد الاقوال فيه والمقدار يتوقف على المتقدر به والحركة عرض والمفتقر
الى العرض عرض وانما كان العدد عرضا لانه متقوم بالوحدات
التي هي اعراض والمتقوم بالعرض عرض فيكون العدد عرضا وللكم
خواص ثلاث يتوصل بها الى معرفة حقيقته الاولى انه يقبل
القسمة الثانية وجود عاد يعده اما بالفعل كما في العدد واما
بالتوهم كما في المقدار فان كل مقدار من المقادير الثلاثة يمكن
ان يفرض فيه واحد يعده كما يعد الحبل بالاذرع ومعنى العد
انك اذا اسقطته منه امثاله فني المعدود الثالثة المساواة ومقابلها
اعني الزيادة والنقصان فان العقل ان لاحظ المقادير او الاعداد
ولم يلاحظ معها شيئا آخر امكنه الحكم بينهما بالمساواة ومقابلها
واذا لاحظ شيئا آخر ككونه هذا احمر ولم يلاحظ معه عددا او لا مقدارا
لم يمكنه الحكم بشيء منها والكيف عرض غير قابل للقسمة والنسبة
بها اي بالذات اي لا يقبل القسمة ولا النسبة لذاته فخرج
الجوهر والكم وباقي الاعراض النسبية التي هي الاضافة والاين
والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل وقد دخل من التقييد
بذاته المستفاد من الضمير العلم بالاشيا المقتضية للقسمة وعدمها
كالعلم بالاشيا المركبة فان العلم بها يقتضي القسمة وبالاشيا البسيطة
فان العلم بها يقتضي عدم القسمة بالنظر للمتعلق لا لذاتهما ولا يرد
النقطة ولا الوحدة لانهما عدميتان ومن جملة من الاعراض
رسم الكيف بانه عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة
واللاقسمة اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية
كالاضافة وبه يقتضي القسمة الكميات وبما بعده النقطة والوحدة

والاولية لادخال مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة وعدمها
لا يقال من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شيء آخر كالعلم
والقدرة لانا نقول ليس هذا بتوقف وانما هو استلزام واستعقاب
بمعنى ان تصوره يستلزم تصور متعلق له بخلاف النسبيات فانها
لا تتصور الا بعد تصور المنسوب والمنسوب اليه وبالجملة المعنى
بالكيفية ما ذكر فلو كان شيء مما يعد في الكيفيات على خلاف ذلك
لم يكن كيفية واقسام الكيف اربعة كيفيات محسوسة باحدى الحواس
الخمسة الظاهرة كالحرارة والبرودة المدركتين باللمس وكالالوان
والاضواء المدركتين بالبصر وكالاصوات والحروف المدركين بالسمع
وكالروائح المدركة بالشم وكالمذوقات وما كان من المحسوسات
راسخا كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر يسمى انفعاليات لانفعال
الحواس عنها اولا وما كان منها غير راسخ كحمرة الخجل وصفرة الوجل
يسمى انفعالات لانها لسرعة زوالها شديدة الشبه بان ينفعل
فخصت بهذا الاسم تمييزا بين القسمين وكيفيات نفسانية مختصة
بذوات الانفس كالحياة والصحة والادراك وكالقدرة والارادة
وهي ان كانت غير راسخة تسمى حالا والا سميت ملكة كالكتابة فانها في
ابتدائها حال فاذا استحكمت صارت ملكة وكيفيات استعدادية
اي مقتضية استعدادا او تهيؤا لقبول اثر ما بسهولة كاللين وتسمى
ضعفا ولا قوة او للدفع وعدم القبول كالصلابة وتسمى قوة طبيعية
وكيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية وكالزوجية والفردية بقي لي
ان تسم الى ان هذه الاجناس العالية بسيطة لا يتصور لها حد
حقيقي كما مر واين هو حصول الجسم اي الطبيعي وهو لغة كل
شخص مدرك كما قاله ابن دريد او الجسد وهو مجمع البدن والاعضاء
من الحيوانات كما في المصباح وقد كثر الخلاف في حقيقته اصطلاحا
فذهب المحققون من المتكلمين الى انه الجوهر القابل للانقسام من غير

تقييد

بلغ

تقييد بالاقطار الثلاثة فلو فرضنا مؤلفا من جوهرين فردين كان
الجسم هو المجموع لا كل واحد منهما وذهب المعتزلة الى انه الجسم
الطويل العريض العميق وذهب الفلاسفة الى انه الجوهر القابل
للابعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القائمة ومعنى ذلك انه
اذا قام خط على آخر فان كان قائما عليه اي غير مائل الى احد جانبيه
فالزاويتان الحادثتان يكونان متساويتين ويسميان قائمتين
وان كان مائلا كانت احدى الزاويتين صغرى وتسمى حادة والاخرى
كبرى وتسمى منفرجة فاذا فرضنا في الجسم بعدا كيف اتفق ثم آخر يقاطعه
في اي جهة شئنا بحيث يحصل اربع قوائم ثم ثالثا يقاطعهما بحيث
يحصل منه بالنسبة الى كل من الاولين اربع قوائم حصل تقاطع الابعاد
على زوايا قائمة وهذا القيد لتحقيق ان المعتبر في الجسم قبول الابعاد
على هذا الوجه وان كان هو قابلا لابعاد كثيرة افاد ذلك كله في شرح
المقاصد في المكان اي في الحيز الذي يخصه ويكون مملوا به ويسمى
هذا اينا حقيقيا وعرفوه ايضا بانه هيئة تحصل للجسم بالنسبة الى مكانه
وليس هو نفس النسبة الى المكان بل النسبة التي من لوازمه ان كون
الشيء في مكان يلزمه ما ذكر كما في شرح التجريد ويطلق الاين مجازا على
حصول الجسم فيما ليس حقيقيا من امكنته مثل الدار والبلد لوقوع
كل منهما في جواب اين والمتكلمون يعبرون عن الاين بالكون ويعرفونه بوجوده
وان انكروا وجود سائر الاعراض النسبية ويحصرونه في اربعة انواع هي
الاجتماع والافتراق والحركة والسكون لان حصول الجوهر في الحيز
اما ان يعتبر بالنسبة الى جوهر آخر اولا وعلى الاول اما ان يكون بحيث
يمكن ان يتوسطهما ثالث فهو الافتراق والا فالاجتماع وهو لا يتصور
الا على وجه واحد والافتراق يتصور على وجوه متفاوتة في القرب
والبعد حتى ينتهي غاية القرب الى المجاورة التي هي الاجتماع وتسمى
المماسة ايضا وعلى الثاني ان كان مسبوقا بحصوله في حيز آخر

فهو الحركة واما كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فالسكون فيكون
السكون حصولا ثانيا في حيز اول والحركة حصولا اولا في حيز ثان
واولية الحيز في السكون قد لا يكون تحقيقيا بل تقديريا كما في الساكن
الذي لا يتحرك قطعا فلا يحصل في حيز ثان وكذا اولية الحصول في الحركة
لجواز ان ينعدم المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له حصول ثان
فان قيل اذا اعتبر في الحركة المسبوقية بالحصول في حيز آخر
لم يكن الخروج من الحيز الاول حركة مع انه حركة وفاقا اجيب
بان الحصول الاول في الحيز الثاني من حيث الاضافة اليه دخول
وحركة اليه ومن حيث الاضافة الى الحيز الاول خروج وحركة منه وذهب
بعضهم الى ان الاكوان لا تنحصر في الاربعة لجواز ان الله تعالى خلق
جوهرا فردا ولم يخلق معه جوهرا آخر فكونه في اول زمان الحدوث
ليس بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق واجيب عنه بانه سكون
لكونه مماثلا للحصول الثاني في ذلك الحيز وهو سكون بالاتفاق
واللبث امر زائد على السكون غير مشروط فيه وحينئذ فالاولى
في طريق الحصر ان يقال ان كان حصولا اول في حيز ثان فحركة والا فسكون
فيدخل في السكون الكون في اول زمان الحدوث وظاهر ما ذكر
ان السكون هو الحصول الثاني من الحصولين في حيز واحد لكن الاولى
ان المراد انه مجموع الحصولين كما يحمل قولهم الحركة حصول في الحيز بعد
الحصول في حيز آخر على انها مجموع الحصولين هذا حاصل ما في شرح
المقاصد وقال في شرح الطوالع السكون عبارة عن حصول الجوهر في آنين
فصاعدا في مكان واحد والحركة عبارة عن حصوله في آنين فصاعدا
في مكانين واختلفوا في جواز خلو الجسم عن الحركة والسكون فمن فسرهما
بما ذكر جوزه اذ الجسم في اول زمان حدوثه لا يكون ساكنا لكونه غير حاصل
في مكان واحد في آنين وغير متحرك لانه لم يحصل في ذلك الحيز بعد ان
كان في حيز آخر ومن فسر السكون بحصول الجسم في مكان كان الجسم

في اول

الاضافة صح

في اول زمان الحدوث ساكنا وكان السكون بمعنى الكون الذي عامنه اهـ
ملخصا واعلم ان المكان لغة موضع كون الشيء وهو حصوله
يذكر فيجمع على امكنة ويؤنث بالهاء فيقال مكانة وتجمع مكانات
ذكره في المصباح واختلفوا في حقيقته اصطلاحا على ثلاثة اقوال
فقيل هو السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي
والسطح عندهم عرض حال في جسم متعلق باطرافه دون اعماقه وقيل
هو بعد اي امتداد موجود ينفذ فيه الجسم بنفوذ بعده القائم به في
ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وقيل هو بعد مفروض موهوم وهذا
القول للمتكلمين والقولان قبله للحكماء وفي المواقف الجسم منطبق
على مكانه فكانه مالئ له والمكان محيط به مملوء منه ولا يتصور الا
بالملاقاة اما بالتمام بحيث اذا فرض جزء من المتمكن فرض بازائه
جزء من المكان او بالعكس وتسمى المداخلة فيكون المكان هو البعد
الذي ينفذ فيه الجسم وينطبق البعد الحال فيه على ذلك البعد في اعماقه
واقطاره واما لا بالتمام بل بالاطراف بان تكون اطراف الجسم ملاقية
لمكانه دون اعماقه وتسمى الملاقاة على هذا الوجه مماسة فيكون هو
السطح الباطن للحاوي المماس للظاهر من المحوي فاذن المكان اما البعد
واما السطح الحاوي والبعد اما موجود او مفروض موهوم اهـ قال السيد
في شرحه توضيح ذلك انه يقال لما كان الجسم بكليته في مكان ما لكنه لم يجز
ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع
جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في
جهة واحدة فقط كالخط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما
منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا
عرضيا ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن الجسم مالئا له وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع
الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر

سارياً فيه بكليته فهذا البعد الذي هو المكان اما ان يكون امراً موهوماً
يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم كما هو مذهب المتكلم واما ان يكون
امراً موجوداً ولا يجوز ان يكون بعداً مادياً قائماً بالجسم اذ يلزم من حصول
الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد فلا مزيد للاحتمالات على الثلاثة
هذا ما عليه اهل العلم والتحقيق واما العامة فيطلقون لفظ المكان
على ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الارض مكاناً للحيوان دون
الهواء المحيط به حتى لو وضعت الدرقة على رأس قبة مقدار درهم
لم يجعلوا مكانها الا القدر الذي يمنعها من النزول اه والبعد المفروض
هو الخلاء وحقيقته ان يكون الجسمان بحيث لا يتماسان ولا بينهما
ما يماسهما فيكون ما بينهما بعداً موهوماً ممتداً في الجهات صالحاً لان يشغله
جسم ثالث لكنه الآن خال عن الشاغل وقد جوزه المتكلمون ومنعه
الحكماء القائلون بانه البعد الموجود لكنهم اختلفوا فمنهم من لم يجوز خلو البعد
الموجود عن جسم شاغل له ومنهم من جوزه فهؤلاء المجوزون وافقوا
المتكلمين في جواز خلو المكان عن الشاغل وخالفوهم في ان ذلك المكان
بعد موهوم فالحكماء متفقون على امتناع الخلاء بمعنى البعد المفروض كما ذكر
في المواقف وقال في شرح المقاصد فرق ابن سينا بين البعد والمقدار
بان البعد هو الذي يكون بين نهايتين غير ملاقيتين ومن شانه ان يتوهم
فيه نهايات من نوع تينك النهايتين كما في الجسم الذي لا انفصال له داخلي
بالفعل اذا فرضت فيه نقطتين فما بينهما هو بعد خطي ولا خط واذا فرض
فيه خطين فما بينهما بعد سطحي ولا سطح وذلك البعد الخطي طول والسطحي
عرض فقد وجد الطول بلا خط والعرض بلا سطح ولا يوجد خط بلا طول
ولا سطح بلا عرض اه ملخصاً فرعان الاول المكان قد يكون سطحاً
واحداً كالطير في الهواء او اكثر كالحجر الموضوع على الارض فان مكانه
ارض وهواء الثاني قد تتحرك السطوح كلها كالسمك في الماء الجاري
ولما كانت حركة السطح الذي هو المكان بالعرض لا بالذات لم يلزم ان يكون

للمكان

للمكان مكان آخر وقد يتحرك بعضها كالحجر الموضوع في الماء الجاري على الارض
وقد لا يتحرك اصلاً كما في المواقف **متى حصول الجسم** **خص**
بالزمان جمع زمن كسبب واسباب وينقسم كالاين الى حقيقي وهو كون
الشيء في زمان لا يفضل عليه ككون الكسوف في ساعة معينة وكالصوم
لليوم وغير حقيقي وهو بخلافه كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع
في بعض اجزائها الا ان الحقيقي من المتى يجوز فيه الاشتراك بان تتصف
اشياء كثيرة بالكون في زمان معين بخلاف الاين في المكان الحقيقي والزمن
لغة مدة قابلة للقسمة ولهذا اطلق على الوقت القليل والكثير قاله
في المصباح واختلفوا في حقيقته اصطلاحاً على خمسة اقوال فقيل
انه جوهر مجرد عن المادة لا يقبل العدم لذاته وقيل الفلك الاعظم
وقيل حركته وقيل مقدار حركته ومذهب الاشاعرة انه متجدد معلوم
يقدر به متجدد موهوم ازالة للابهام وقد يتعاكس بحسب ما هو
متصور فاذا قيل مثلاً متى جاء زيد يقال عند طلوع الشمس اذا كان
المخاطب مستحضراً للطلوع واذا قيل متى طلع الشمس يقال حين جاء زيد
لمن كان مستحضراً لمجيء زيد كما في المواقف **ونسبة تكررت اضافة**
يعني مقولة الاضافة هي النسبة المتكررة اي النسبة التي لا تعقل
الا بالقياس الى نسبة اخرى معقولة ايضاً بالقياس الى الاولى قال بعض
شيوخنا وهذا دور معي لا سبقي فلا اشكال اه فخرج بتكرر النسبة
بالمعنى المذكور سائر الاعراض النسبية وبتعقل النسبتين معاً ما كان
تعقله مستلزماً لتعقل شيء آخر كالملزومات البينة اللوازم
على انه هذا لا يرد الا اذا كان تعقل اللوازم ايضاً مستلزماً لتعقل الملزومات
نحو ابوة فانها نسبة تعقل بالقياس الى البنوة وهي نسبة تعقل بالنسبة
الى الابوة فالاضافة اخص من مطلق النسبة لانها يكفي فيها نسبة من جانب
كما اذا نسبنا المكان الى ذات المتمكن فانه يحصل له هيئة هي الاين فان نسبناه
الى المتمكن باعتبار كونه ذا مكان كان الحاصل منها مضافاً فالاين لفظ المكان

قد تضمن نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى هي كون الشيء ذا مكان
اي متمكن فيه فالمكانية والمتمكنية من مقولة الاضافة وحصول الشيء
في المكان نسبة تعقل بين ذات الشيء والمكان لا نسبة معقولة بالقياس
الى نسبة اخرى فليس من هذه المقولة وبهذا يمكنك الفرق بين النسبة
والمضاف فاعقله وتحققه قاله في المواقف وشرحه واعلم ان الاضافة
قد يراد بها الامر النسبي العارض كالابوة ويسمى هذا مضافا حقيقيا
وقد يراد بها الامر الذي عرضت له الاضافة كذات الاب وقد يراد بها مجموع
الامرين اعني المجموع الحاصل من الامر الذي عرضت له الاضافة ومن
الاضافة العارضة له ويسمى ذلك مضافا مشهوريا قال في شرح المقاصد
وما وقع في المواقف من ان نفس المعروض ايضا يسمى مضافا مشهوريا
خلاف المشهور نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف بمعنى انه شيء له الاضافة
على ما هو قانون اللغة اهـ واذا كان اسم احد المتضايفين يدل بالتضمن
على ما له من الاضافة الى شيء آخر فذلك الشيء الآخر ان اخذ بحسب الذات
فلا تحصل مقولة الاضافة وان اخذ من حيث انه مضاف الى الشيء الاول
حصلت الاضافة مثاله المكان فانه يدل بالتضمن على الاضافة للمتمكن
فان اعتبر اضافته الى ذات المتمكن كان من مقولة الاين وان اعتبر اضافته
الى المتمكن من حيث انه ذو المكان كان من مقولة الاضافة كما تقرر وهذا
ضابط حسن فاحفظه واعلم ان النسبة التي هي المضاف الحقيقي قد تكون
متخالفة في الجانبين كالابوة والبنوة وكالكليات الخمس فان الجنس مثلا
نسبة لا تعقل الا باخرى وهي النوع وقد تكون متوافقة فيهما نحو **اخا** بكسر
الهمزة مع القصر للوزن واصله ممدود مصدر آخيت بين الشيئين بهمزة
ممدودة وقد تقلب واوا على البدل فيقال واخيت كما قيل في آسيت وواسيت
حكاه ابن السكيت وهي لغة اليمن ذكره في المصباح وبه يرد قول المختار انها
من كلام العامة وتعرض الاضافة لجميع المقولات فالجوهر كالاب والكم المتصل
في العظم فانه اضافة عارضة للمقدار والمقدار كم متصل ومثل لذلك بقولي

لطافة قال في المصباح لطف الشيء فهو لطيف من باب قرب
صغر جسمه وهو ضد الضخامة والاسم اللطافة بالفتح اهـ فالصغر
اضافة عارضة للجسم الذي هو محل للمقدار اذ يقال هذا الجسم لطيف
اي صغير عند ما يقال لجسم آخر انه ليس كذلك والكم المنفصل كالقليل فان
القلة عارضة للعدد والكيف كالاحر فان الحرارة كيفية والاحرية
عارضة لها والمضاف كالاقرب فالقرب اضافة والاقربية عارضة لها
والاين كالاعلى والمتى كالاقدم والاحدث فانه يقال زمان حادث او قديم
على مذهب الحكماء والاقدم والاحدث عارضان له والملك كالاكسى
والوضع كالاشد انتصابا فالانتصاب وضع والاشدية عارضة له
وان يفعل كالاقطع فالقطع فعل والاقطعية عارضة له وان ينفعل
كالاشد تقطعا فالتقطع انفعال والاشدية عارضة له ومن خواص
الاضافة التكافؤ اي التماثل في لزوم الوجود بالقوة والفعل في الخارج
والذهن بمعنى ان كل واحدة منهما ملازمة للاخرى في الوجود فاذا وجدت
احداهما وجدت الاخرى وفي العدم فاذا عدمت احداهما عدمت الاخرى
مثال كون المتضايفين موجودين بالفعل كون الشخصين بالفعل احدهما
ابا والآخر ابنا ومثالهما بالقوة كون الشخصين بحيث يكون من شأن احدهما
التقدم ومن شأن الآخر التأخر بحسب المكان واورد على جعل التقدم
والتأخر متضايفين انهما لا يوجدان معا واجيب بان التضايف انما هو
بين مفهوميهما وهما معا في الذهن وانما الافتراق بين الذاتين وذاتا
المتضايفين قد يوجد كل منهما بدون الآخر كالاب والابن وقد يوجد
احدهما بدون الآخر من غير عكس كالعالم والعلم وقد يمتنع كل بدون الآخر
كالعلة مع معلولها الخاص واقسام التقدم خمسة تقدم بالزمان
على معنى ان المتقدم حصل في زمان لم يوجد المتأخر فيه كتقدم ذات الاب
على ذات الابن وتقدم بالذات والطبع على معنى ان المتقدم يوجد بدون
المتأخر دون العكس كتقدم الجزء على الكل وتقدم بالعلة كتقدم الشمس

الاولى حذفه
قوله بمعنى ان كل الخ دفع به توهم ان يراد بالتكافؤ في الوجود عدم كون وجود احدهما اقوى من وجود الآخر اهـ تقرير م

هذا لا يشمل تقدم اجزاء الزمن على بعضها اهـ

علی ضدیتها وتقدم بالمکان کتقدم الامام علی الماموم اذا جعل المبدأ
المحراب وتقدم بالشرف کتقدم العالم علی الجاهل ومن خواصها وجوب
انعکاس کل واحد من المتضایفین الی الآخر ای الحکم باضافة کل واحد
من المتضایفین الی صاحبه من حیث هو مضاف الیه فکما تقول الاب
اب الابن تقول الابن ابن الاب واذا لم تعتبر الحیثیة لم یتحقق
الانعکاس کما لو اضیف الاب الی الابن من حیث هو انسان فلو
قلت الاب اب انسان لا تنعکس العکس فلا یقال الانسان انسان اب
قال فی شرح المقاصد وطریقة معرفة الانعکاس ان تنظر فی اوصاف
الطرفین فما کان اذا وضع ورفعت غیره بقیت الاضافة واذا رفعته
ووضعت غیره لم تبق الاضافة فهو الذی الیه الاضافة مثلا اذا اعتبر
من الابن البنوة مع نفی سائر الصفات کان الاب مضافا الیه واذا
رفعت البنوة مع اعتبار البواقی لم تتحقق الاضافة اه ومن خواصها
انها اذا کانت مطلقة غیر معینة او محصلة ای معینة فی طرف کانت
فی الطرف الآخر کذلک مثلا النصف المطلق بازاء الضعف المطلق
وبالعکس واذا حصلت النصفیة فی جانب حصلت المضعفیة فی
الجانب الآخر وبالعکس والمضعف المخصوص کالاربعة بازاء نصفه
کالاثنین وکالعشرة فهی نصف العشرین والعشرون ضعف العشرة
قال الحسین ابو عبد الله بن سینا بسین مکسورة والف آخره مکسورة
تکاد المضافات تنحصر فی اقسام المعادلة التی بالزیادة والتی بالفعل
والانفعال والتی بالمحاکاة کالقاهر والغالب وکالقاطع وکالمنقطع
وکالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان بینهما محاکاة فالعلم یحکی هیئة
المعلوم والحس یحکی هیئة المحسوس اه ملخصا فائدة قال بعض
المحققین فی حاشیة علی الدوانی العلم من مقولة الکیف عند المحققین
ومن مقولة الانفعال والاضافة عند غیرهم وهذا الاختلاف انما نشا
من ان فی حال العلم بالشیء یحصل ثلاثة اشیاء احدها الصورة القائمة

بالنفس

بالنفس وهی الکیفیة ثانیها قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها
اضافة خاصة حاصلة من النفس وذلک الامر المعلوم فاختلفوا
فی ان العلم ای امر من تلک الامور والمتکلمون لما نفوا الوجود الذهنی
وقیام الصورة بالنفس یلزمهم ان یقولوا العلم عبارة عن الاضافة المذکورة
اذلا یحصل عندهم من الامور الثلاثة الا الاضافة واما اختار المحققون
ان العلم من مقولة الکیف وهو الصورة لان العلم یوصف بالمطابقة وعدمها
والصورة تتصف بهما واما الانفعال فلا وجه له والاضافة بالمطابقة وعدمها
وقال الخسروشاهی فی حواشی التلویح التحقیق ان المعنی الحقیقی للفظ العلم
هو الادراک ولهذا المعنی متعلق هو المعلوم وله تابع فی الحصول یکون ذلک
التابع وسیلة الیه فی البقاء وهو الملکة وقد اطلق العلم علی کل منهما
اما حقیقة عرفیة واصطلاحیة او مجاز مشهور فاذا ذکر بلا تعرض
للمتعلق جاز ارادة کل من الثلاثة بحسب المتعلق المقام واما اذا قرن
بذکر المتعلق تعین الاول اه وقال السید فی حواشی الشمسیة اعلم انه یصح
حمل الادراک انفعالا اذا فسرناه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة
من الشیء اما اذا فسرناه بالصورة الحاصلة فی النفس فیکون من مقولة
الکیف فلا یکون انفعالا ایضا ای کما لا یکون فعلا اه **وضع** لفظ الوضع یطلق
بالاشتراک اصطلاحا علی کون الشیء مشارا الیه والنقطة بهذا المعنی
ذات وضع بخلاف الوحدة وعلی ما یعرض للکم المتصل وهو کونه بحیث یمکن
ان یفرض له اجزاء متصلة علی الثبات ویشار الی کل واحد منها انه این
هو من الآخر وهو جزء من الوضع الذی هو من المقولات المراد بقوله
عروض هیئة ای هیئة عارضة للجسم فهو من اضافة الصفة الی
موصوفها قال بعضهم والفرق بین الهیئة والعرض اعتباری فالعارض
للشیء یقال له عرض باعتبار عروضه وهیئة باعتبار حصوله **بنسبة**
ای بسبب نسبة **لجزئه** ای لاجزاء الجسم بعضها الی بعض بالقرب والبعد
والمحاذاة وغیرها **و** بسبب نسبتها **لخارج فاثبت** ای الی الامور الخارجة

كوقوع بعضها نحو السماء مثلا و بعضها نحو الارض وانما اعتبرت النسبة
الثانية لئلا يلزم ان يكون القيام بعينه الانتكاس لان القائم اذا قلب
لم تتغير النسبة بين اجزائه مع ان وضعه قد تغير فيكون وضع الانتكاس
وضع القيام كذا افاده ابن سينا واعترضه بعض شارحي المواقف بانه ان
اراد بتغير وضعه تغير جنس الوضع فممنوع وان اراد تغير نوعه فمسلم لكن
لا يلزم من هذا اعتبار هذا القيد في ماهية انواعه ولهذا قال الامام الرازي
نحن نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض
كالمثلث والمربع والمستدير ثم ذلك ينقسم الى ما لا يعتبر فيه الا ذلك كما
في الاشكال والى ما يعتبر فيه نسبة الاجزاء الى الخارج ايضا كالقيام و
والانتكاس فانهما انما يعتبران وضعين لان الراس في الاول محاذ للمحيط
وفي الثاني بالعكس وبهذا ظهر فساد قول من زعم ان النسبة الى الامور
الخارجية مشتركة بين جميع انواع الوضع وتميز بعضها عن بعض انما هو
بخصوصية احدى النسبتين فان الاشكال من حيث انها اشكال لم يعتبر
فيها نسبة الاجزاء الى الخارج اه وقال السيد في شرحه لا يقال الازم
مما ذكرتم اشتراكهما اي القيام والاستلقاء في معنى الوضع الذي هو جنسهما
فجاز ان يفترقا بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية لانا نقول الجنس والفصل
يتحدان وجودا وجعلا فكيف يتصور ان حصة من الجنس قارنت فصلا ثم
فارقته الى فصل آخر فالحق اذا اعتبار النسبتين في ماهية الوضع اه قلت
توضيح ما ذكره السيد رد ما يقال بانه لا حاجة الى النسبة الثانية لافتراق هيئتي
القيام والانتكاس بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية وبيانه ان يقال
ان الفصل يتحد مع جنسه في الوجود كالنطق للحيوان والصهيل له فنوع طار
عليه والفصل الحاصل من النسبة الخارجية للانتكاس مثلا عارض فلو اعتبرناه
لزم ان حصة من الجنس اعني الوضع قارنت فصلا مستفادا من الهيئة الخارجية
للقيام ثم فارقته الى فصل آخر حاصل من النسبة الخارجية عارض للانتكاس
فتدبر ويجري في الوضع التضاد والشدة والضعف فوضع الانسان ورجلاه

على

9

على الارض وراسه في الهواء مضاد لوضعه اذا كان بالعكس من ذلك لانهما امران
وجوديان يتعاقبان على موضع واحد ولا يجتمعان فيه وبينهما غاية الخلاف
والشيء قد يكون اشد انتصابا وانحناء من غيره قاله في شرح التجريد و عروض
هيئة للجسم بما اي بسبب الذي احاط به وانتقل بانتقاله خرج
بهذا الاين فانه هيئة عارضة للشيء بسبب المكان المحيط به لكنه لا ينتقل
بانتقال المتمكن ملك بكسر الميم وتسمى مقولة الجدة بكسر الجيم وتخفيف الدال
المهملة ومقولة له وفرق في المحيط بين كونه غير طبيعي كثوب او طبيعيا
خلقيا نحو اهاب اشتمل على الهرة مثلا قال في المصباح الاهاب الجلد
قبل ان يدبغ وبعضهم يقول لا الاهاب الجلد وهذا الاطلاق محمول على ما قبل
الدبغ والجمع اهب بضمتين قياسا مثل كتاب وكتب وبفتحتين على غير قياس
قال بعضهم وليس في كلام العرب فعال يجمع على فعل بفتحتين الا اهاب
واهب وعماد وعمد وربما استعير الاهاب لجلد الانسان اهو سواء كان يحيط
بكله كما مثل او غير محيط كالخاتم والعمامة والخف ان يفعل التاثير اي مقولة
ان يفعل هي تاثير الشيء في غيره على اتصال غير قار كالمسخن ما دام يسخن فان لم
ما دام يسخن حالة غير قارة هي التاثير في التسخين واما الحال الحاصل للفاعل
قبل التاثير وبعده كقوة النار فانه يسمى احراقا وان ينفعل تاثر اي مقولة
ان ينفعل هي تاثر الشيء عن غيره على اتصال غير قار كالمتسخن ما دام يتسخن
فان له حالة غير قارة هي التاثر في المتسخن فدوام التاثير والتاثر لابد منه
فيهما والى هذا اشار بقوله ما دام كل منهما واما الحال الحاصل للمتكمل
عند الاستقرار اي انقطاع الحركة عنه كالطول الحاصل للشجر وكالسخونة
الحاصلة للماء والاحتراق الحاصل في الثوب والقطع المستقر في الحطب وكالعمى
والقيام الحاصل للانسان فليس من هذا القبيل وان كان قد يسمى اثرا او انفعالا
بل من الكم او الكيف او الوضع ويجري في كل من المقولتين التضاد فان التسخين
ضد التبريد والتسخن ضد التبرد ويقبلان الشدة والضعف فان تسخين النار
اشد من تسخين الحجر الحار والتعبير بان يفعل وان ينفعل اولى من التعبير بالفعل

والانفعال لما علمت من ان هاتين المقولتين امران متجددان عرفا ربت
والمفيد لذلك هو التعبير بصيغة يفعل وينفعل واما الفعل والانفعال
فانهما قد يطلقان على الحاصل بعد انقطاع الحركة وقد مر انه ليس من هذا القبيل
وقولي كملا بتثليث الميم بمعنى تم قال في المصباح كمل الشي كمولا من باب
قعد والاسم الكمال ويستعمل في الذوات والصفات يقال كمل اذا تمت اجزاؤه
ومحاسنه وكمل من ابواب قرب وضرب وتعب لغات لكن باب تعب اردؤها انتهى
وفيه من انواع البديع حسن الاختتام وهو ان ياتي المتكلم بما يدل على انتهاء
الكلام فنسال الله سبحانه وتعالى ان يرزقنا بفضله حسن الختام • ويدخلنا
الجنة دار السلام • بجاه سيدنا ومولانا محمد وسائر الانبيا والملائكة الكرام •
عليه وعليهم وعلى جميع اتباعهم افضل الصلاة والسلام • وسلام على
المرسلين • والحمد لله رب العالمين • وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح
يوم الخميس المبارك لست مضين من ربيع الاول الذي هو من شهور •
سنة الف ومائة واثنين وثمانين من الهجرة النبوية •
ونقله لنفسه الفقير الى رحمة ربه القوي احمد بن محمد
ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطة العدوي
في يوم الاثنين المبارك العاشر من شهر
رجب المكرم الذي هو من شهور
سنة سبع وسبعين ومائتين بعد
الالف من هجرة من له
العز والشرف صلى الله
وسلم عليه وعلى
اله واصحابه
وامته
امين
م